الجلسة 2: ضمان حق المهاجرين في الحصول على الخدمات الأساسية

مذكرة معلومات أساسية

مقدمة

يكفل الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في هدفه الخامس عشر أن يتمكن جميع المهاجرين، بغض النظر عن وضعهم كمهاجرين، من الاستمتاع بحقوق الإنسان الخاصة بهم من خلال الوصول الآمن إلى الخدمات الأساسية. وفي حين أن الخدمات الأساسية لم يتم تعريفها صراحة في الاتفاق العالمي للهجرة، إلا أنها يمكن أن تشمل مياه الشرب، والصرف الصحي، والنظافة، والطاقة، والتنقل، وجمع النفايات فضلاً عن الرعاية الصحية، والتعليم وتكنولوجيا المعلومات.[1]

وتبرز أهمية ضمان حصول المهاجرين على الخدمات الأساسية أيضاً في إطار الهدف 3: توفير معلومات دقيقة وفي الوقت المناسب في جميع مراحل الهجرة، ولا سيما المهاجرين الوافدين حديثاً؛ والهدف 4: ضمان حيازة جميع المهاجرين ما يثبت هويتهم القانونية والوثائق الكافية بحيث لا يُمنع المهاجرون الذين لا يحملون جنسية أو هوية قانونية من الحصول على الخدمات الأساسية.

ويتطلب تنفيذ الهدف 15 من الاتفاق العالمي للهجرة من بين الأهداف الأخرى ذات الصلة، أنظمة شاملة لتقديم الخدمات لا تميز ضد المهاجرين أو تؤدي الى تفاقم أوجه ضعفهم. كما يستلزم تنفيذ هذا الهدف إدماج احتياجات المهاجرين في السياسات والخطط على المستويين الوطني والمحلي بطريقة مراعية للطفل والفوارق بين الجنسين واحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة.

ستتيح الجلسة الثانية من الاستعراض الإقليمي الثاني للاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في منطقة العربية مجالاً لمناقشة تنفيذ الهدف 15 من الاتفاق العالمي باعتباره أحد المجالات الإقليمية الرئيسية ذات الأولوية. وتقدم مذكرة المعلومات الأساسية هذه سياقاً ومعلومات محدثة حول التقدم المحرز في هذا المسعى. وتستند الورقة إلى عدة مصادر، بما في ذلك الميثاق العالمي للهجرة، وإعلان التقدم المحرز الصادر عن منتدى استعراض الهجرة، وتقرير الاستعراض الإقليمي الأول للاتفاق العالمي للهجرة ووثيقته الختامية فضلاً عن تقرير حالة الهجرة الدولية في المنطقة العربية.

لمحة عامة عن التقدم المحرز

في الاستعراض الإقليمي الأول، كان الهدف 15 من الأهداف الثلاثة الأولى التي أحرزت فيها الدول التي قدمت تقاريرها الوطنية تقدماً مذكوراً. فقد أفادت ثمانية دول عربية وهي الجزائر والبحرين ومصر والأردن والكويت ولبنان والمغرب وقطر بتقديم الدعم للمهاجرين للحصول على الرعاية الصحية والتعليمية والاجتماعية. وتراوح ذلك بين توفير الرعاية الصحية والاجتماعية المجانية للمهاجرين دون الحاجة إلى وثائق تثبت الوضع القانوني في الجزائر؛ وإعفاء الأطفال من شرط الحصول على تصريح إقامة للالتحاق بالمدارس الحكومية في مصر. كما أبرز الاستعراض الإقليمي الأول الدور الهام الذي تضطلع به الإدارات المحلية، لا سيما في المدن الكبرى التي تضم أكبر عدد من المهاجرين في تحديد الأولويات وتخصيص الموارد لضمان حصول المهاجرين على الخدمات الأساسية. كما أكد إعلان التقدم المحرز الصادر عن منتدى استعراض الهجرة (الفقرة 38) مرة أخرى أهمية توفير فرص متساوية وآمنة للحصول على الخدمات الأساسية بأسعار معقولة لجميع المهاجرين بغض النظر عن وضعهم كمهاجرين.

وتلعب سياسات التعليم دوراً حاسماً في ضمان رفاه الأطفال المهاجرين أكاديمياً واجتماعياً. ويشكل الحصول على التعليم الجيد جانباً أساسياً من جوانب الاندماج والتنقل في المجتمع بنجاح للمهاجرين. ويزود التعليم المهاجرين المهارات اللغوية والفهم الثقافي اللازمين للاندماج في مجتمعهم الجديد. ومنذ الاستعراض الإقليمي الأخير للميثاق العالمي للهجرة، واصلت عدة دول عربية إحراز تقدم في ضمان حصول المهاجرين على التعليم. فعلى سبيل المثال، أصدرت دولة الإمارات العربية المتحدة المرسوم (39) لسنة 2022 بقانون اتحادي بشأن التعليم الإلزامي والذي يمنح صراحة المقيمين بمن فيهم المهاجرون الحق في التعليم. واستكمالاً لذلك، تدعم حكومة الإمارات العربية المتحدة أيضاً العديد من المبادرات التعليمية لتعزيز ممارسات التعليم الشامل للجميع.

[1] https://unstats.un.org/sdgs/metadata/files/Metadata-01-04-01.pdf

إن حصول المهاجرين على الرعاية الصحية ليس مسألة تتعلق بحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية فحسب، بل أنه ضروري لحماية الصحة العامة، وتعزيز الإنتاجية الاقتصادية، وتعزيز التماسك الاجتماعي. وقد دعمت عدة دول عربية حصول المهاجرين على الخدمات الصحية بطرق مختلفة. على سبيل المثال، اتخذت العديد من الدول العربية خطوات لتوسيع نطاق خدمات الفحص والرعاية الصحية للعمال المهاجرين خلال جائحة كوفيد-19 العالمية، إدراكًا منها لأهمية تدابير الصحة العامة الشاملة للسيطرة على انتشار الفيروس. وقد لعبت بعض الدول العربية، بما في ذلك المغرب، دوراً محورياً في اعتماد إعلان الرباط في المشاورة العالمية الثالثة حول صحة اللاجئين والمهاجرين في يونيو 2023. وقد أكد الإعلان من جديد على حق كل إنسان، بمن في ذلك اللاجئون والمهاجرون، في التمتع بأعلى مستوى من الصحة البدنية والعقلية يمكن بلوغه. وأخيراً، نفذت بعض دول المنطقة إصلاحات قانونية لدعم حصول المهاجرين على الخدمات الصحية. فعلى سبيل المثال، ينص القانون البحريني رقم (23) لسنة 2021 على إعفاء غير البحرينيين من دفع الرسوم الطبية للاستشارات الصحية العامة.

ومن المهم أيضاً الحصول على الخدمات الأساسية الأخرى، لا سيما في أوقات الأزمات. ففي تونس على سبيل المثال، نفذت بلديتا صفاقس وسوسة مشاريع لتسهيل حصول المهاجرين على الخدمات في سياق الجائحة[2]. وفي الأردن، عملت منظمة "هابيتات فور هيومانيتي" أو الموئل من أجل الإنسانية على برنامج لزيادة موثوقية إمدادات المياه وزيادة الوعي والمعرفة المجتمعية بشأن الإدارة المستدامة للمياه، مما أدى إلى تحسين الخصوصية والوصول إلى المياه والصرف الصحي للاجئين السوريين والمجتمع المضيف[3].

كما يمول الصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء للهجرة (M-MPTF) برنامجاً مشتركاً في المغرب لتعزيز الوصول الشامل إلى الخدمات الأساسية وتسهيل الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية المتكاملة متعددة الثقافات والحوار. كما يدعم البرنامج آليات الحماية المحلية ويعزز قدرتها على تعزيز حقوق المهاجرين وتقديم خدمات شاملة للفئات السكانية الضعيفة. كما يعمل البرنامج مع مجموعة واسعة من الوزارات والشركاء من المجتمع المدني لتحسين التماسك الاجتماعي في البلاد.

وعلى الرغم من التقدم المحرز، لا تزال هناك تحديات كثيرة:

- لا يزال المهاجرون في العديد من البلدان يواجهون حواجز قانونية وإدارية تحول دون حصولهم على الخدمات الأساسية بسبب وضعهم كمهاجرين. وغالباً ما يحدد الوضع من حيث الهجرة (غير نظامي، نظامي، لاجئ، طالب لجوء، إلخ) نوع ونطاق الخدمات الأساسية المتاحة لهذه الفئات المختلفة. فعلى سبيل المثال، قد يواجه المهاجرون الذين يعيشون في أوضاع غير نظامية تحديات إضافية في الحصول على الخدمات العامة لأنهم قد يخشون التعامل مع مقدمي الخدمات العامة بسبب خطر اكتشافهم وترحيلهم.
- لا يزال المهاجرون يواجهون تحديات في الحصول على الخدمات بسبب التمييز والحواجز اللغوية والاختلافات الثقافية. قد لا يكون المهاجرون على دراية بالخدمات المتاحة أو كيفية الوصول إليها بسبب نقص المعلومات بلغتهم الاصلية أو الاختلافات الثقافية في فهم كيفية عمل الأنظمة في البلد المضيف. وقد يواجهون أيضاً تمييزاً أو تحيزاً من مقدمي الخدمات.
- وقد تكون لدى بعض بلدان في المنطقة، ولا سيما البلدان الأقل نمواً، موارد وقدرات محدودة لتقديم الخدمات لمواطنيها والسكان المهاجرين على حد سواء.
- وتشكل تكلفة الخدمات الأساسية واستدامتها واستمراريتها عائقاً آخر يقيّد وصول المهاجرين الى خدمات جيدة.
- وقد تسببت النزاعات والعنف والكوارث والتحديات الاجتماعية والاقتصادية الأخيرة في المنطقة في زيادة النزوح والهجرة القسرية. وتضع هذه التحركات الكبيرة والمفاجئة عبئاً إضافياً على توفير الخدمات في البلدان المضيفة.
- إن إدماج الهجرة في السياسات الحكومية القطاعية والوطنية محدود وهو أمر ضروري لضمان استدامة الخدمات الأساسية وسهولة الوصول إليها وشمولها للمهاجرين.
- إن الأدلة على الممارسات الجيدة أو التقدم المحرز في توفير إمكانية حصول المهاجرين على الخدمات الأساسية، غير الصحة والتعليم الأساسيين محدودة، في المنطقة.

[2] https://www.uclg.org/en/media/news/leveraging-migrants-contributionemergency-and-protecting-most-vulnerable-during-covid-19

[3] https://migrationnetwork.un.org/sites/g/files/tmzbdl416/files/docs/provision_of_essential_services_-_good_practices.pdf

يمكن أن تشمل الحلول للتحديات المذكورة أعلاه ما يلي:

- دعم توفير الخدمات الأساسية للجميع من خلال تقليل الاعتماد على تحديد الهوية على سبيل المثال.
- تعزيز الوصول الفعال إلى الخدمات المتاحة من خلال التحديد المناسب لفئات المهاجرين الأكثر ضعفاً وإحالتهم.
- دعم إجراءات تسوية الأوضاع القانونية وبرامج الادماج وتقديم المساعدة القانونية والمشورة للمهاجرين غير النظاميين بشأن الحصول على الخدمات الأساسية.
- التدريب على الكفاءة الثقافية لمقدمي الخدمات، وخدمات الترجمة الفورية في مراكز الرعاية الصحية والمدارس، وإنفاذ سياسات مكافحة التمييز على أساس الجنسية.
- استكشاف المناهج المبتكرة والاستفادة من الخيارات التكنولوجية لتقديم الخدمات بطريقة أكثر استدامة وفعالية من حيث التكلفة.
- تنسيق استجابات أصحاب المصلحة المتعددين والقطاعات المتعددة من الحكومات والمنظمات الإنسانية والمجتمع المدني والمجتمع الدولي لمواجهة تحديات توفير الخدمات الأساسية التي تفرضها التحركات الكبيرة والمفاجئة للسكان النازحين.
- دمج اعتبارات الهجرة في عمليات صنع السياسات في مختلف القطاعات لضمان حصول المهاجرين على الخدمات الأساسية.
- تكثيف التركيز على الخدمات الأساسية التي تتجاوز التعليم والصحة الأولية، مثل الحصول على المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية وخدمات الصحة النفسية والصحة الجنسية والإنجابية.

أسئلة توجيهية

- ما هي الخدمات التي تعتبرها "خدمات أساسية"؟
- ما هي التحديات التي يواجهها المهاجرون في الحصول على الخدمات الأساسية؟
- ما هي الأمثلة الناجحة للمبادرات أو البرامج التي حسّنت من وصول المهاجرين إلى الخدمات الأساسية؟
- كيف يمكن للحكومات التعاون مع المنظمات الدولية لضمان الدعم الشامل والمستدام للمهاجرين، بما في ذلك أثناء الأزمات مثل الأوبئة أو الكوارث الطبيعية أو النزاعات واسعة النطاق؟
- ما هو الدور الذي يمكن أن تلعبه التكنولوجيا والمنصات الرقمية في تحسين وصول المهاجرين إلى المعلومات حول الخدمات المتاحة وتسهيل حصولهم على الخدمات الأساسية؟
- كيف يمكن الاستفادة من الشراكات بين الهيئات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والجهات المعنية من القطاع الخاص لإنشاء أنظمة أكثر تنسيقاً واستدامة وكفاءة لتقديم الخدمات للمهاجرين؟
- كيف يمكننا تعزيز الشراكات الثنائية والإقليمية والعالمية لتوفير الخدمات الأساسية للمهاجرين؟